وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأربعاء، 27 ديسمبر 2023

أخبار الطاقة

النفط يرتفع وسط اضطرابات عبور البحر الأحمر وخفض الفائدة

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع تركيز المستثمرين على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والتفاؤل بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) سيبدأ قريبا خفض أسعار الفائدة مما يعزز النمو الاقتصادي العالمي ويغذي الطلب،وكانت أحجام التداول محدودة مع عطلات الأعياد ونهاية السنة في العديد من الأسواق الرئيسة.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 26 سنتا، بما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 79.33 دولارا للبرميل، في حين بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 73.72 دولارا للبرميل، مرتفعا 16 سنتا، أو 0.2 بالمئة. وظلت التجارة ضعيفة حيث لا تزال بعض الأسواق مغلقة بمناسبة عطلة عيد الميلاد. وحقق كلا الخامين مكاسب بنحو 3 % الأسبوع الماضي بعد أن عطلت الهجمات على السفن الشحن والتجارة العالمية، مما زاد من التوترات في الشرق الأوسط مع استمرار الصراع.

وقال ليون لي، محلل سي إم سي ماركت، إن توقعات خفض أسعار الفائدة والصراع في البحر الأحمر أدت إلى انتعاش أسعار النفط في الآونة الأخيرة، على الرغم من أن إعلان شركة ميرسك عن استئناف طرق الشحن عبر الممر المائي خفف مخاوف الإمدادات إلى حد ما.

وقالت شركة ميرسك الدنمركية، إنها تستعد لاستئناف عمليات الشحن في البحر الأحمر وخليج عدن، مشيرة إلى نشر عملية عسكرية بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى ضمان سلامة التجارة في المنطقة. وكانت شركات الشحن قد أوقفت مرور السفن عبر البحر الأحمر الذي يتصل بقناة السويس، التي يمر بها نحو 12 % من التجارة العالمية، وفرضت رسوما إضافية على تغيير مسار السفن.

وبشكل منفصل، نفت إيران يوم الاثنين مزاعم أميركية بأن طائرة بدون طيار انطلقت من إيران ضربت ناقلة كيماويات في المحيط الهندي، وقال البنتاغون في مطلع الأسبوع إن سفينة كيم بلوتو التي ترفع علم ليبيريا والمملوكة لليابان وتديرها هولندا تعرضت للقصف على بعد 200 ميل بحري (370 كيلومترا) قبالة ساحل الهند. وتعززت أسعار النفط أيضا بفعل توقعات بأن مجلس الاحتياطي الاتحادي سيخفض أسعار الفائدة العام المقبل بعد بيانات أميركية صدرت يوم الجمعة أظهرت من خلال بعض المقاييس الرئيسة أن التضخم الآن عند أو أقل من هدف البنك المركزي البالغ 2 %. ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

وقال محللو أبحاث بنك إيه ان زد، النفط يحقق ارتفاعًا أسبوعيًا كبيرًا مع ظهور توترات البحر الأحمر في المقدمة. وقالوا،

استقرت أسعار النفط بعد أن سجلت أكبر ارتفاع أسبوعي منذ أكثر من شهرين، مع التركيز على اضطرابات الشحن في البحر الأحمر بعد سلسلة من هجمات الحوثيين على السفن في الممر المائي الحيوي. وجرى تداول خام برنت فوق 79 دولارًا للبرميل بعد ارتفاعه بأكثر من 3 % الأسبوع الماضي، وهو أكبر تقدم منذ أكتوبر. وكان سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي يقترب من 74 دولارًا للبرميل.

واضطرت السفن إلى تغيير مسارها في أعقاب الضربات، مما دفع إلى تشكيل قوة عمل بحرية متعددة الجنسيات للمساعدة في حماية السفن التجارية. وساعدت المكاسب الأخيرة التي حققها النفط الخام على تقليص الانخفاض الفصلي، حيث لا يزال النفط في طريقه لخسارة نحو 8 % هذا العام. ويشعر التجار بالقلق من أنه على الرغم من تعهدات منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها بمزيد من التخفيضات في الإنتاج، فإن إمدادات الخام العالمية قد تتفوق على الطلب في العام المقبل. وانسحبت أنغولا من مجموعة المنتجين يوم الجمعة وسط خلافات حول الحصص، لكن الأعضاء المتبقين سارعوا إلى إعادة تأكيد وحدة التحالف وتماسكه بقوة قراراته.

وقد تعززت الفواصل الزمنية خلال الجلسات الأخيرة. من بينها، تأرجح الفارق الفوري لخام برنت -الفرق بين أقرب عقدين له- إلى 18 سنتًا للبرميل في التخلف، وهو نمط تسعير صعودي على المدى القريب، مقابل 16 سنتًا للبرميل في هيكل الكونتانجو المعاكس قبل أسبوع.

وفي الوقت نفسه، ظلت معالجة النفط في روسيا الأسبوع الماضي قريبة من أعلى مستوى يومي منذ أكثر من ثمانية أشهر وسط انخفاض الصادرات المنقولة بحراً. وأعلنت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي عن إجراءات إنفاذ جديدة للحد الأقصى للأسعار -بما في ذلك فرض عقوبات على تاجر النفط الروسي الغامض، بيلاتريكس للطاقة المحدودة- للضغط على موسكو بشأن حربها المستمرة في أوكرانيا.

وتواصل روسيا مستويات عالية من معالجة النفط الخام في منتصف ديسمبر، إذ ظلت معالجة النفط في روسيا في الأسبوع الماضي قريبة من أعلى معدلات التكرير اليومية منذ بداية الربع الثاني لهذا العام. وعالجت مصافي البلاد نحو 5.65 مليون برميل من النفط الخام يوميًا في الفترة من 14 إلى 20 ديسمبر. ويمثل هذا انخفاضًا بنحو 50 ألف برميل يوميًا، أو 0.88 %، عن الأيام السبعة السابقة، عندما وصل متوسط تشغيل المصافي اليومي إلى أعلى مستوياته منذ أوائل أبريل. وبلغ متوسط تكرير الخام الروسي اليومي في أول 20 يومًا من شهر ديسمبر نحو 5.57 مليون برميل يوميًا، بزيادة نحو 60 ألف برميل يوميًا في معظم شهر نوفمبر.

ويخضع تشغيل مصافي التكرير في روسيا للتدقيق من قبل مراقبي سوق النفط لأنه أحد المقاييس الرئيسة المتبقية -إلى جانب صادرات النفط الخام المنقولة بحراً- لمتابعة اتجاهات إنتاج البلاد بعد أن صنفت الحكومة بيانات الإنتاج الرسمية وسط العقوبات الدولية.

وانخفضت إمدادات النفط الخام اليومية من الموانئ الروسية بشكل حاد إلى 3.18 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 17 ديسمبر وسط توقف قصير في الشحنات من ميناء بريمورسك على بحر البلطيق. ومع ذلك، ارتفع متوسط الأسابيع الأربعة الأقل تقلبًا بمقدار 80 ألف برميل يوميًا. وتعهدت روسيا، بالتنسيق مع حلفائها في أوبك+، بخفض

صادراتها من النفط الخام والنفط مجتمعة بمقدار 300 ألف برميل يوميا حتى نهاية العام وتعميق القيود بمقدار 200 ألف برميل أخرى يوميا في الربع الأول من العام المقبل. ويأتي التعهد بخفض الصادرات، بالإضافة إلى قيود الإنتاج الطوعية البالغة 500 ألف برميل يوميًا من مارس 2023 حتى 2024.

ومن المرجح أن يشهد هذا الأسبوع، بين عطلات عيد الميلاد ورأس السنة الجديدة، سيولة ضعيفة، مع انخفاض إجمالي الفائدة المفتوحة عبر عقود النفط الرئيسة منذ منتصف هذا الشهر تقريبًا. كما انخفض التقلب الضمني للنفط خلال الأسابيع الأخيرة. وظل النفط يرتفع وسط اضطرابات في البحر الأحمر، إذ ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية المبكرة وسط اضطرابات العبور في البحر الأحمر. ومع ذلك، من المرجح أن يتعرض النفط لضغوط في الربع الأول من عام 2024 بعد أن غادرت أنغولا أوبك بسبب خلافات حول تخفيضات الإنتاج الأخيرة، حسبما يقول جي لي محلل جيانكسين فيوتشرز في مذكرة بحثية.

ويقول المحلل إنه على الرغم من أن انسحاب الدولة الأفريقية قد يكون له تأثير ضئيل على إمدادات النفط العالمية، إلا أنه زاد من مخاوف السوق بشأن مستقبل أوبك + والتوقعات لتنفيذ تخفيضات الإنتاج الطوعية من قبل مختلف البلدان في الربع الأول. وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، استقرت أسعار النفط مع وزن الأسواق لتوترات البحر الأحمر وعدم اليقين بشأن الإنتاج. وحافظت أسعار النفط على نطاق ضيق في التعاملات الآسيوية الضعيفة بسبب العطلة يوم الثلاثاء، حيث وزنت الأسواق احتمال استمرار انقطاع الإمدادات في البحر الأحمر مقابل المخاوف من ارتفاع الإنتاج في عام 2024.

لكن يجمع المحللون والمتداولون أن البلاد لا تمثل سوى جزء صغير من إجمالي إنتاج المنظمة، إذ تنتج نحو 1.1 مليون برميل يوميا من النفط، من أصل 28 مليون برميل يوميًا تنتجها المجموعة بأكملها. ومن غير المرجح أن تضيف البلاد بشكل كبير إلى الإمدادات العالمية على المدى القريب، وسيستغرق الأمر بعض الوقت حتى يرتفع إنتاج أنغولا من النفط. وقد حدت هذه الفكرة من التأثير الإجمالي على أسعار النفط من خروج البلاد، في حين من المقرر أن تنضم البرازيل إلى أوبك+ في عام 2024، وتنتج أكثر من 3 ملايين برميل يوميا.

وشهد الإنتاج الأميركي أيضًا ارتفاعًا قياسيًا في ديسمبر، حيث تدخلت البلاد لسد فجوة الإنتاج التي خلفتها تخفيضات الإنتاج الأخيرة من أوبك. وأدى ارتفاع الإنتاج الأميركي، إلى جانب التخفيضات المخيبة للآمال إلى حد كبير من منظمة أوبك، إلى زيادة المخاوف بشأن فائض المعروض في أسواق النفط في عام 2024، مما يمثل توقعات ضعيفة للأسعار. واتجهت أسعار النفط لخسائر فادحة في 2023 مع استمرار مخاوف الطلب، ومن المقرر أن تخسر أسعار برنت وخام غرب تكساس الوسيط نحو 8 % لكل منهما في عام 2023، حيث لم تفعل سلسلة تخفيضات الإنتاج من أوبك الكثير لتعويض المخاوف المستمرة بشأن تدهور الطلب على الخام.

ولم يتحقق التعافي بعد كوفيد19- في الصين، أكبر مستورد للنفط، إلى حد كبير هذا العام، في حين انزلقت اقتصادات منطقة اليورو الكبرى إلى الركود وسط ارتفاع التضخم وتشديد الظروف النقدية. وفي حين خالف الاقتصاد الأميركي هذا الاتجاه إلى حد كبير، ظلت الأسواق غير متأكدة مما إذا كان الطلب المستقر في أكبر مستهلك للوقود في العالم سيكون كافيا لتعويض الانخفاض في الاستهلاك العالمي. وقد وفر الضعف الأخير في الدولار بعض الراحة لأسعار النفط، حيث أظهرت

البيانات أن التضخم يتراجع بشكل مطرد في الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن يجذب هذا الاتجاه تخفيضات أسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي في عام 2024، على الرغم من أن توقيت مثل هذه الخطوة لا يزال غير مؤكد.

محللون: الطلب على النفط سيكون قويا في 2024 .. صعود الأسعار مرهون بحالة الاقتصاد العالمي

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

تلقت أسعار النفط الخام دعما من تركيز المستثمرين على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى التفاؤل بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» سيبدأ قريبا خفض أسعار الفائدة، ما يعزز النمو الاقتصادي العالمي ويغذي الطلب.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، إن النفط يعد مادة خاما لا يمكن للعالم الاستغناء عنه، وإن الطلب على النفط سيظل قويا، مشيرين إلى أن تطور بيانات العرض والطلب يحدد كيفية تطور سعر النفط الخام.

وذكر المحللون أن منذ انخفاض أسعار النفط عام 2016، تسعى منظمة أوبك إلى دعم أسعار النفط، حيث تم ذلك من خلال الاتفاق على قيود الإنتاج مع دول الأعضاء في «أوبك+».

وأكدوا أن بعض التقارير الدولية ترى أن تحديات السوق النفطية في العام المقبل ستكون واسعة وتشمل الركود الوشيك والتباطؤ العميق في الاقتصادات الكبرى في العالم، والطلب على الخام سيكون أقل من المتوقع من الصين.

وأوضح المحللون أن أسواق النفط في 2023 اتسمت بخصائص معينة أهمها كان تخفيضات الإنتاج المطولة من قبل تحالف «أوبك+» الذي يضخ 40 في المائة من إمدادات النفط العالمية.

وفي هذا الإطار، قال سيفين شيميل مدير شركة «في جي إندستري» الألمانية: إن أسعار النفط الخام ستتلقى مزيدا من الزخم بفعل تخفيضات الإنتاج الطوعية من جانب السعودية التي تبلغ مليون برميل يوميا وتهدف إلى دعم استقرار ونمو وتوازن الأسواق، مبينا إنه في نوفمبر الماضي وافقت «أوبك+» على تمديد التخفيضات إلى الربع الأول من عام 2024 وربما يمتد التخفيض فترات أطول.

وتوقع أن يؤدي الانتعاش الاقتصادي في الصين إلى ارتفاع مستدام وكبير في أسعار النفط ويعوض تسجيل الدول الأوروبية تباطؤا اقتصاديا مع انخفاض الطلب على النفط في ألمانيا بمقدار 90 ألف برميل يوميا في 2023، موضحا أنه علاوة على ذلك انخفض نشاط التصنيع في الولايات المتحدة لمدة 13 شهرا متتاليا.

من جانبه، رجح روبين نوبل مدير شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن يشهد العام المقبل وفرة في العرض بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي جنبا إلى جنب مع ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة الذي وصل أخيرا إلى أعلى مستوياته عند 13.24 مليون برميل يوميا، إضافة إلى زيادة الإنتاج أيضا في البرازيل وجيانا والنرويج وكندا.

وأوضح أن بدون أخطار جيوسياسية كبيرة وطارئة ودون انقطاعات مفاجئة في الإمدادات النفطية سيكون من المستبعد بلوغ أسعار النفط الخام مستوى 100 دولار للبرميل عام 2024، حيث توقعت عديد من البنوك الاستثمارية مستويات أسعار أقل للنفط خاصة في الربع الأول من العام الجديد.

من ناحيته، أكد بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، وجود تباين في وجهات النظر بشأن توقعات الطلب في العام الجديد وهذا أمر طبيعي.وأشار إلى توقعات بارتفاع الطلب العالمي على النفط في العام المقبل، حيث إن استهلاك العالم من النفط سيزيد بمقدار 1.1 مليون برميل يوميا عام 2024 وسيسهم الإنتاج الملحوظ من

المنتجين من خارج «أوبك» أيضا بمقدار 1.2 مليون برميل يوميا في العرض العالمي بينما في المقابل رصدت «أوبك» ارتفاعا في الطلب قدره 2.25 مليون برميل يوميا.

بدورها، قالت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية: إن الاتجاه الأكثر أهمية الذي يجب اتباعه من أجل الحصول على فهم أفضل لتوقعات أسعار النفط لعام 2024 هو حالة الاقتصاد العالمي، حيث إن الطلب على النفط مرادف للنشاط الاقتصادي، مبينة أن عندما خفضت «أوبك+» إنتاجها كانت صاحبة رؤية مستقبلية ثاقبة بما يكفي لتوقع التباطؤ الوشيك في الاقتصاد العالمي.

وأشارت إلى أن مع بدء عام 2024 لا تبدو المؤشرات الاقتصادية العالمية قوية للغاية ولا يزال احتمال حدوث ركود قائما ولذلك سيكون لأسعار النفط عام 2024 احتمالية هبوطية أكبر من الاتجاه الصعودي رغم استمرار تشديد المعروض النفطي من جانب كبار المنتجين في تحالف «أوبك+».

وفيما يخص الأسعار، لم يشهد النفط تغيرا يذكر أمس مع تركيز المستثمرين على التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والتفاؤل بالبدء قريبا في خفض أسعار الفائدة، ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والطلب على الوقود.

وقال ليون لي المحلل في سي.إم.سي ماركت، إنه في حين أدت الآمال بخفض أسعار الفائدة والتوترات في البحر الأحمر إلى انتعاش أسعار النفط الخام، فإن إعلان ميرسك إعادة تشغيل طرق الشحن عبر الممر المائي خفف المخاوف بشأن الإمدادات إلى حد ما. وبحسب «رويترز، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت عشرة سنتات أو 0.1 في المائة إلى 79.17 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس، في حين تراجع سعر خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 25 سنتا أو 0.3 في المائة إلى 73.31 دولار للبرميل. وحجم التعاملات ضعيف، نظرا لأن بعض الأسواق لا تزال مغلقة بمناسبة عطلة. وحقق كلا الخامين مكاسب بنحو 3 في المائة الأسبوع الماضي.

وتلقت أسعار النفط دعما من توقعات بأن المركزي الأمريكي سيخفض أسعار الفائدة العام المقبل بعد أن أظهرت البيانات الأمريكية الصادرة يوم الجمعة، من خلال بعض المؤشرات الرئيسة، فإن التضخم الآن عند أو أقل من هدف البنك المركزي البالغ 2 في المائة.

ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

فتح تحقيق ضد «ريبسول» النفطية بشبهة استغلال موقعها المهيمن في إسبانيا الاقتصادية

أعلنت هيئة المنافسة الإسبانية أمس أنها فتحت تحقيقا ضد مجموعة النفط العملاقة «ريبسول» بشبهة «إساءة استخدام مركزها المهيمن» في توزيع الوقود في إسبانيا، على حساب محطات الخدمة المستقلة.

ويتعلق هذا التحقيق الذي فتح بعد شكوى قدمها موزعون مستقلون، بممارسات تجارية للمجموعة الإسبانية بين مارس وديسمبر 2022، حسبما أكدت اللجنة الوطنية للأسواق والمنافسة في بيان.

وقال البيان إن شركة الطاقة متهمة بأنها أجرت خلال هذه الفترة تخفيضات «إضافية» غير قانونية «على الوقود لمستخدمي محطات الخدمة التابعة لها من خلال تطبيقات أو بطاقات ولاء ودفع».

ويشتبه أيضا بأن «ريبسول» قامت أيضا «برفع أسعار الجملة» للوقود «محطات الخدمة المستقلة»، مستفيدة من «موقعها المهيمن في سوق المحروقات في إسبانيا»، حسب بيان سلطة المنافسة. وأوضح البيان أن هذه الممارسات يمكن أن تؤدي إلى «تقليص الهوامش التجارية» لمحطات الخدمة المستقلة و«الحد من المنافسة في التوزيع بالتجزئة» للوقود، عادة ذلك «استراتيجية إقصاء» في مواجهة الموزعين المنافسين.

وفي اتصال مع «الفرنسية»، قالت «ريبسول» إنها «ترفض بشكل قاطع» هذه الاتهامات، مؤكدة أنها تحترم «بدقة قواعد المنافسة» في إسبانيا. واتهمت هيئة المنافسة بفتح هذا التحقيق في إطار «إجراء يهدف» في الواقع «إلى تغليب مصلحة المستهلكين».

وذكرت الشركة أن التخفيضات على أسعار الوقود جاءت «لمساعدة العملاء» على مواجهة «زيادات الأسعار الناجمة عن الحرب في أوكرانيا». وأوضحت أنها أعادت «أكثر من 500 مليون يورو» للمستهلكين عبر تخفيضات الأسعار هذه.

وكانت اللجنة الوطنية للأسواق والمنافسة فتحت تحقيقا عاما ضد شركات ريبسول وبريتيش بتروليوم وسيبسا، بسبب ممارسات يحتمل أنها مخالفة لقواعد المنافسة في سياسات التخفيض للمستهلكين وفي مبيعات الوقود بالجملة لمحطات الخدمة المستقلة. وما زال هذا التحقيق الذي أدى إلى عمليات دهم مستمر.

3 قطاعات تخفض انبعاثات الغازات الدفيئة في فرنسا .. الصناعة والطاقة والبناء الاقتصادية

تواصل انبعاثات غازات الدفيئة انحسارها في فرنسا، مسجلة انخفاضا بنسبة 4.6 في المائة (خارج بالوعات الكربون) خلال تسعة أشهر من 2023 مقارنة بالفترة عينها من 2022، وفق ما كشف مركز دراسات التلوث الجوي.

وجاء في تقرير المركز التقني العابر للمهن لدراسات التلوث الجوي «سيتيبا» المعني بتقييم انبعاثات غازات الدفيئة أن «ثلاثة قطاعات أسهمت في هذا الانخفاض، وهي الصناعة (انخفاض بنسبة 9.3 في المائة) وإنتاج الطاقة (انخفاض بنسبة 9.4 في المائة) والبناء (انخفاض بنسبة 7.5 في المائة). وأتت إسهامات قطاع النقل بسيطة بواقع 1.8 في المائة.

وخلال أول ستة أشهر من العام، كان التراجع يوازي 4.3 في المائة، بعد انخفاض عام 2022 بلغت نسبته الإجمالية 2.7 في المائة، بحسب «الفرنسية».

وعملا بالالتزامات المقطوعة على الصعيد الأوروبي، أعلنت فرنسا في مايو نيتها خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 50 في المائة (55 في المائة إذا ما حسبنا إسهامات بالوعات الكربون القائمة في التربة والغابات)، وذلك بحلول 2030 وقياسا على المستوى الذي كان سائدا في 1990، وهو أمر يقتضي مضاعفة وتيرة تراجع الانبعاثات.

ويعد كل من الصناعة وإنتاج الطاقة أكثر القطاعات إسهاما في تراجع الانبعاثات خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

وجاء في بيان «سيتيبا» أن قطاع الصناعة «تأثر بشدة بأزمة الطاقة في 2023». أما في مجال إنتاج الطاقة، فيعزى الانخفاض خصوصا إلى تقدم سبل توليد الكهرباء الخالية من الكربون، ولا سيما منها المحطات النووية (11.4+ في المائة) والمحطات الكهرومائية، وذلك بالتزامن مع انخفاض إنتاج المحطات الحرارية (23- في المائة)، بحسب «سيتيبا».

وفي مجال البناء، تواصل هذا العام انخفاض استخدام التدفئة الملحوظ في 2022، وهو كان السبب الرئيس وراء تراجع انبعاثات غازات الدفيئة رغم شتاء أكثر برودة هذه السنة.

وأوضح المركز الفرنسي أن «انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن التدفئة وتسخين المياه للاستخدامات الشخصية أو الطهي بين الأشهر التسعة الأولى في 2022 وتلك في 2023 تراجعت بنسبة 7.5 في المائة، خصوصا مع انخفاض استهلاك الغاز الطبيعي المتواصل في الربع الثالث، بما يعادل تراجعا بنسبة 8.9 في المائة في الإجمال خلال أول تسعة أشهر من 2023 مقارنة بالفترة عينها من عام 2022».

وبالنسبة إلى المواصلات، لم يسمح ارتفاع استخدامها المدفوع بالانتعاش ما بعد كوفيد سوى بانخفاض بسيط في انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة 2.7 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023، مع انخفاض ملحوظ في سبتمبر (10- في المائة).

وفي المقابل، ما انفكت انبعاثات غازات الدفيئة ترتفع في مجال الطيران، وذلك بنسبة 21 في المائة للرحلات المحلية و27 في المائة للرحلات الدولية خلال أول تسعة أشهر من العام.

وكشف مركز «سيتيبا» أن الصورة لم تتضح بعد بالضبط في مجال الزراعة، مشيرا إلى أن الانبعاثات كانت آخذة في التراجع في السنوات الأخيرة بمعدل وسطي قدره 1.5 في المائة بسبب انحسار أعداد المواشي.

وأوضح المركز أن «من الصعب أيضا التوصل إلى تقديرات أولية فيما يخص بالوعات الكربون»، إذ إن هذه الأخيرة تعاني تدهورا في وضعها منذ سنوات عدة، ما يحول دون امتصاصها كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون كما كان الحال في السابق، خصوصا بسبب تراجع وضع الغابات الفرنسية.

ألمانيا تسجل تراجعا ملحوظا في أسعار الوقود .. 1.72 يورو للتر الديزل

الاقتصادية

سجلت ألمانيا خلال العام الجاري تراجعا ملحوظا في أسعار الوقود ولا سيما في أسعار الديزل مقارنة بعام 2022.

ووفقا لحسابات نادي السيارات، فإن متوسط السعر السنوي للديزل في كل أنحاء ألمانيا سيبلغ 1.72 يورو لكل لتر إذا لم تكن هناك قفزات حادة بمقدار يتألف من رقمين من السنتات في الأيام الأخيرة من العام.

وأشار النادي إلى أن متوسط السعر السنوي للتر الديزل سيسجل بذلك تراجعا بمقدار يزيد عن 22 سنتا مقابل القيمة القياسية التي سجلها في 2022.

وفي سياق متصل، سجل سعر البنزين السوبر فئة أيه 10 انخفاضا في العام الحالي، لكن بمقدار نحو سبعة سنتات فقط ليصل إلى 1.79 يورو للتر.

ومع ذلك، يعد سعر الديزل وسعر البنزين هما ثاني أعلى سعرين لهما في كل العصور.

وسعر كلا النوعين من الوقود انخفض بشكل ملحوظ عن متوسط القيم السنوية، وذلك بعد اتجاه هبوطي استمر على مدار شهرين. وتشير توقعات كريستيان لابرر خبير الوقود في نادي السيارات إلى أن من الممكن أن يستمر سعر كلا النوعين عند المستوى نفسه.

وقال لابرر «بالنسبة لعام 2024، أشعر بتفاؤل حذر بأن البنزين سيكون على المستوى الراهن وهو مستوى أقل استرخاء، ومن الممكن لسعر الديزل أن يتراجع إذا حدث في الربيع التراجع المعتاد لهذا الفصل من السنة مع نهاية موسم التدفئة».

في الوقت نفسه قيد لابرر توقعاته قائلا إن المسألة بوجه عام تتوقف بشدة على سعر النفط الذي يمكن أن يرتفع بقوة في حال وقوع أزمات عالمية، بحسب «الألمانية».

ومن الممكن توقع حدوث قفزة صغيرة في سعر الوقود مع مطلع العام الجديد في حال ارتفاع سعر ثاني أكسيد الكربون.

وأوضح لابرر أن هذا يعني ارتفاعا بمقدار 4.3 سنت في سعر لتر البنزين أيه 10 وارتفاعا بمقدار 4.7 سنت في سعر لتر الديزل.

ونصح لابرر بالتزود بالوقود مبكرا قبل مطلع العام قائلا «من المحتمل أن تتوقع شركات النفط هذا الارتفاع في السعر على الأقل جزئيا قبل بضعة أيام من العام الجديد».

يأتي ذلك في وقت أشارت فيه تقديرات القطاع الصناعي في ألمانيا إلى عدم وجود فرص للتخلي المبكر عن الفحم في البلاد.

وأرجع زيجفريد روسفورم، رئيس اتحاد شركات الصناعة الألمانية «بي دي آي»، هذا التوقع إلى عدم وجود استراتيجية حتى الآن من روبرت هابيك وزير الاقتصاد وحماية المناخ تتعلق بوجود حوافز لبناء محطات طاقة جديدة تعمل بالغاز.

وأضاف روسفورم «الأمر الأكثر إثارة للغضب هو أننا قد نجد أنفسنا في موقف نضطر فيه إلى مواصلة تشغيل محطات الطاقة التي تعمل بالفحم فترة أطول لعدم توافر قدرات احتياطية أخرى كافية».

النفط يقفز... والأنظار على «الفائدة» و«البحر الأحمر»

الشرق الأوسط

ارتفعت أسعار النفط، يوم الثلاثاء، بما يفوق 1.7 في المائة، مع تركيز المستثمرين على توترات الشحن في البحر الأحمر والتفاؤل بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) سيبدأ قريباً في خفض أسعار الفائدة، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي العالمي والطلب على الوقود.

وقال ليون لي، المحلل في «سي إم سي ماركت»، إنه في حين أدّت الآمال بخفض أسعار الفائدة والصراع في البحر الأحمر إلى انتعاش أسعار النفط الخام، فإن إعلان «ميرسك» إعادة تشغيل طرق الشحن عبر الممر المائي خفَّف المخاوف بشأن الإمدادات إلى حد ما.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.35 دولار أو 1.71 في المائة إلى 80.42 دولار للبرميل بحلول الساعة 13:30 بتوقيت غرينتش، في حين زاد سعر خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.39 دولار أو 1.89 في المائة إلى 74.95 دولار للبرميل.

وحقق كلا الخامين مكاسب بنحو 3 في المائة الأسبوع الماضي، بعد أن أدّت هجمات الحوثيين في اليمن على السفن إلى تعطيل الشحن والتجارة العالمية، مما زاد من التوترات في الشرق الأوسط مع استمرار الصراع بين إسرائيل وغزة.

كانت شركات الشحن قد أوقفت مرور السفن عبر البحر الأحمر المؤدي إلى قناة السويس التي تمر بها نحو 12 في المائة من التجارة العالمية، وفرضت رسوماً إضافية على تغيير مسار السفن.

وقالت شركة «ميرسك» الدنماركية، يوم الأحد، إنها تستعد لاستئناف عمليات الشحن عبر البحر الأحمر وخليج عدن، مشيرةً إلى بدء عملية عسكرية بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى ضمان سلامة التجارة في المنطقة.

كما قال متحدث باسم شركة «هاباغ لويد» الألمانية يوم الثلاثاء، إن الشركة ستقرر الأربعاء، كيف ستتعامل مع مسارات الشحن في البحر الأحمر بعد تعليق العمليات هناك رداً على مخاوف تتعلق بالسلامة.

وعلى نحو منفصل، نفت إيران يوم الاثنين، ما قالته الولايات المتحدة حول استهداف طائرة مسيّرة انطلقت من أراضيها لناقلة مواد كيميائية في المحيط الهندي. وقالت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن السفينة تعرضت للقصف على بُعد 200 ميل بحريّ (370 كيلومتراً) قبالة سواحل الهند.

وتلقت أسعار النفط دعماً أيضاً من توقعات بأن «المركزي الأميركي» سيخفّض أسعار الفائدة العام المقبل، بعد أن أظهرت البيانات الأميركية الصادرة يوم الجمعة، من خلال بعض المؤشرات الرئيسية، أن التضخم الآن عند أو أقل من هدف البنك المركزي البالغ 2 في المائة.

ويؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى خفض تكاليف الاقتراض الاستهلاكي، الأمر الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي والطلب على النفط.

الصين تدافع عن مشروع الغاز الطبيعي المسال الروسي 2 في وجه العقوبات الأميركية

الشرق الأوسط

ا أعلنت وزارة الخارجية الصينية أن مشاركة الصين في مشروع الغاز الطبيعي المسال الروسي في القطب الشمالي 2 (أركتيك 2) يجب ألا تكون هدفاً لأي تدخل أو قيود من طرف ثالث.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، في مؤتمر صحافي دوري، يوم الثلاثاء، إن التعاون الاقتصادي بين الصين وروسيا يصب في المصلحة المشتركة للبلدين ولا ينبغي التدخل فيه أو تقييده من قبل أي طرف ثالث، بحسب «رويترز».

وأضافت: «لقد عارضت الصين دائماً العقوبات الأحادية والولاية القضائية طويلة الأمد دون أساس القانون الدولي. ستواصل الصين وروسيا تنفيذ التعاون التجاري والاقتصادي الطبيعي على أساس روح الاحترام المتبادل والمساواة والمنفعة المتبادلة». وأشارت نينغ إلى أن الحقائق أظهرت أن العقوبات والضغوط لا تحل المشكلات ولكنها تسبب آثاراً جانبية.

من جانبها، أفادت صحيفة «سانكي» اليابانية، الثلاثاء، نقلاً عن عدة مصادر، أن شركة «ميتسوي آند كو» اليابانية قررت سحب موظفيها من مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2. وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يحتفظ مشروع «ميتسوي» المشترك مع شركة «جوغميك» اليابانية بحصصه في المشروع.

أما شركة «سامسونغ» للصناعات الثقيلة، فقد أعلنت يوم الثلاثاء أنها أوقفت تصنيع الكتل والمعدات لعشر من ناقلات الغاز الطبيعي المسال الـ15 في القطب الشمالي التي تعاقدت عليها شركة «زفيزدا». وسلمت الشركة الكتل والمعدات لخمس منها إلى حوض بناء السفن الروسي «زفيزدا» الذي يقوم بتجميع الحاملات، بعد الحصول على موافقة من حكومة كوريا الجنوبية.

وقال متحدث باسم «سامسونغ» إن الشركة تقترب من استكمال تصنيع الكتل والمعدات للسفن الخمس. أما بالنسبة للسفن العشر المتبقية، فقد توقفت «سامسونغ» عن تصنيع الكتل والمعدات، لكن العقد لم يتم إلغاؤه بعد.

وفرضت الولايات المتحدة عقوبات على شركة «أركتيك إل إن جي 2» في نوفمبر (تشرين الثاني) كجزء من حزمة من الإجراءات الجديدة الشاملة ضد موسكو بسبب الحرب في أوكرانيا. وأعلنت شركة «نوفاتيك» الروسية، صاحبة المصلحة المسيطرة، حالة القوة القاهرة بسبب العقوبات الأميركية، بحسب المصادر.

وكانت وكالة الأنباء الروسية «كوميرسانت»، ذكرت يوم الاثنين، أن شركتي النفط الصينيتين المملوكتين للدولة (كنوك المحدودة) وشركة البترول الوطنية الصينية (سي إن بي سي) وكلتاهما من أصحاب المصلحة، أعلنتا أيضاً حالة القوة

القاهرة في المشروع.

وقالت الصحيفة إن ذلك قد يؤدي إلى خسارة مشروع القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2 التمويل الأجنبي والعقود طويلة الأجل لتصدير الغاز الطبيعي المسال. وبحسب هذه البيانات، طلبت الشركات الصينية واليابانية من السلطات الأميركية سحب إمدادات الغاز الطبيعي المسال من العقوبات.

ومن المتوقع أن تبحر أولى ناقلات الغاز الطبيعي المسال في الربع الأول من العام المقبل، وفقاً لشركة «نوفاتيك». لكن مصادر في الصناعة تقول إن إمدادات الغاز الطبيعي المسال التجارية من المشروع من المتوقع الآن ألا تتجاوز الربع الثاني من عام 2024.

هذا وتمتلك «نوفاتيك» حصة 60 في المائة في المشروع، في حين تمتلك كل من «كنوك» و«سي إن بي سي» حصة 10 في المائة. وكذلك شركة «توتال إنيرجي» الفرنسية و«كونسورتيوم» من شركة «ميتسوي آند كو» اليابانية وشركة «جوغميك».

روسيا تخفض حصصها في المصارف

على الصعيد المالي، قال وزير المالية الروسي، أنطون سيلوانوف، يوم الثلاثاء، إن عجز موازنة روسيا لعام 2023 من المتوقع أن يصل إلى نحو 2.9 تريليون روبل (31.6 مليار دولار)، أو نحو 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن الحكومة الروسية تقترح تخفيض حصصها في المصارف التي تمتلك الدولة فيها أكثر من حصة مسيطرة، باستثناء مصرف «سبيربنك»، أكبر مصرف في البلاد.

تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تمتلك 50 في المائة بالإضافة إلى سهم واحد في «سبيربنك»، وتخفيض حصتها يعني فقدان السيطرة.

وزيرة البيئة البرازيلية تخالف توجه بلادها وتطالب بحد أقصى لاستكشاف النفط

أحمد بدر

الطاقة

يبدو أن وزيرة البيئة البرازيلية مارينا سيلفا قد قررت أن تسير عكس تيار بلادها الهادف إلى زيادة إنتاج النفط، لتصبح واحدة من كبار منتجيه في العالم بحلول عام (2029).

وطالبت الوزيرة حكومة البرازيل بضرورة التفكير في وضع حدّ أقصى لعمليات الاستكشاف والتنقيب عن النفط وإنتاجه، موضحة أن من بين القضايا التي يجب مواجهتها مسألة الحدود، أي سقف التنقيب عن النفط، وفق التصريحات التي طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وقالت وزيرة الطاقة البرازيلية، إن النقاش في هذا الأمر ليس سهلًا، ولكن على الدول الكبرى المنتجة للنفط أن تواجهها، مشيرة إلى التزام بلادها بمضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات بحلول 2030، وفق ما التزمت به في قمة المناخ كوب 28.

وكانت البرازيل قد أعلنت خطة من شأنها أن تجعلها رابع أكبر منتجي النفط في العالم، إذ تؤهلها إمكاناتها لأن تسبق دول كبرى مثل إيران وكندا والكويت، بجانب تأهيلها لأن تكون عضوًا في تحالف أوبك+، وفق ما نشرته صحيفة «فاينانشال تايمز» (Financial Times) البريطانية.

إنتاج النفط في البرازيل

تتناقض تصريحات وزيرة البيئة البرازيلية مارينا سيلفا مع توجهات بلادها بقيادة الرئيس لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الهادفة إلى مراعاة القضايا المناخية، جنبًا إلى جنب مع استغلال مؤهلات البرازيل وإمكاناتها النفطية لتحقيق عوائد اقتصادية.

وكانت وزارة الطاقة في البرازيل قد حددت هدفًا لزيادة إنتاج النفط في 3 ملايين برميل يوميًا بنهاية العام الماضي 2022، ليسجل نحو 5.4 مليون بحلول نهاية العقد الحالي في 2030، وفق الأرقام التي رصدتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتأتي تصريحات وزيرة البيئة البرازيلية في وقت تحاول فيه إدارة البرازيل اليسارية، وخاصة وزارة الطاقة وشركة بتروبراس الحكومية التابعة لها، استغلال حقول النفط البحرية الجديدة، والتي تعدّ الأكبر منذ عقود، لزيادة إنتاج البلاد من النفط الخام.

وقالت وزيرة الطاقة البرازيلية: «بلادنا منتجة للنفط، وهذا نقاش يجب أن نخوضه، حتى في سياق الحروب، ونحن

ملتزمون بهدف مضاعفة الطاقة المتجددة 3 مرات.. لكن كل هذا لا يمكن أن يحدث إذا لم نناقش وضع سقف لإنتاج النفط ووضع حدود للتنقيب عنه».

في المقابل، قال وزير الطاقة البرازيلي ألكسندر سيلفيرا، إنه لا يرى أيّ تناقض بين طموحات بلاده بأن تصبح من كبار منتجي النفط والغاز، وطموحاتها لقيادة التحول إلى الطاقة الخضراء في العالم، موضحًا أن عائدات النفط ستدعم تمويل تحول الطاقة.

تصريحات رسمية متناقضة

اتهم عضو منظمة «غرينبيس» في البرازيل لياندرو راموس، قادة الدولة بأنهم قالوا شيئًا، لكنهم فعلوا شيئًا آخر في قمة المناخ كوب 28، إذ إنه من غير المقبول أن تعلن دولة واحدة مكافحة الاحتباس الحراري، ثم تنضم إلى أكبر تحالف لمصدّري النفط في العالم.

وتأتي هذه التصريحات ردًا على ما أعلنه الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا من أن مشاركة بلاده في تحالف أوبك+ ستركّز على إقناع الدول النفطية الكبرى بالاستثمار في البدائل المناسبة لتحول الطاقة، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وفي هذا الإطار، قالت وزيرة البيئة البرازيلية مارينا سيلفا، إن التحول الطاقي أصبح أمرًا لا يمكن التخلّي عنه، ولكن في الوقت نفسه أمن الطاقة أمر ضروري، لذلك، وهناك حاجة للتفكير في توفير الأمن الطاقي وتحقيق تحول الطاقة بآن واحد.

يشار إلى أن البرازيل تشارك في تحقيق أهدافها المناخية المعلنة، إذ تمكنت خلال العام الجاري، وتحديدًا خلال الأشهر الـ9 الأولى، من وقف إزالة الغابات بشكل غير قانوني في منطقة الأمازون بنحو 50%، مقارنة بالمدة نفسها من العام الماضي 2022.

إيرادات صادرات النفط السعودي تنخفض 18.3% في أكتوبر

الطاقة

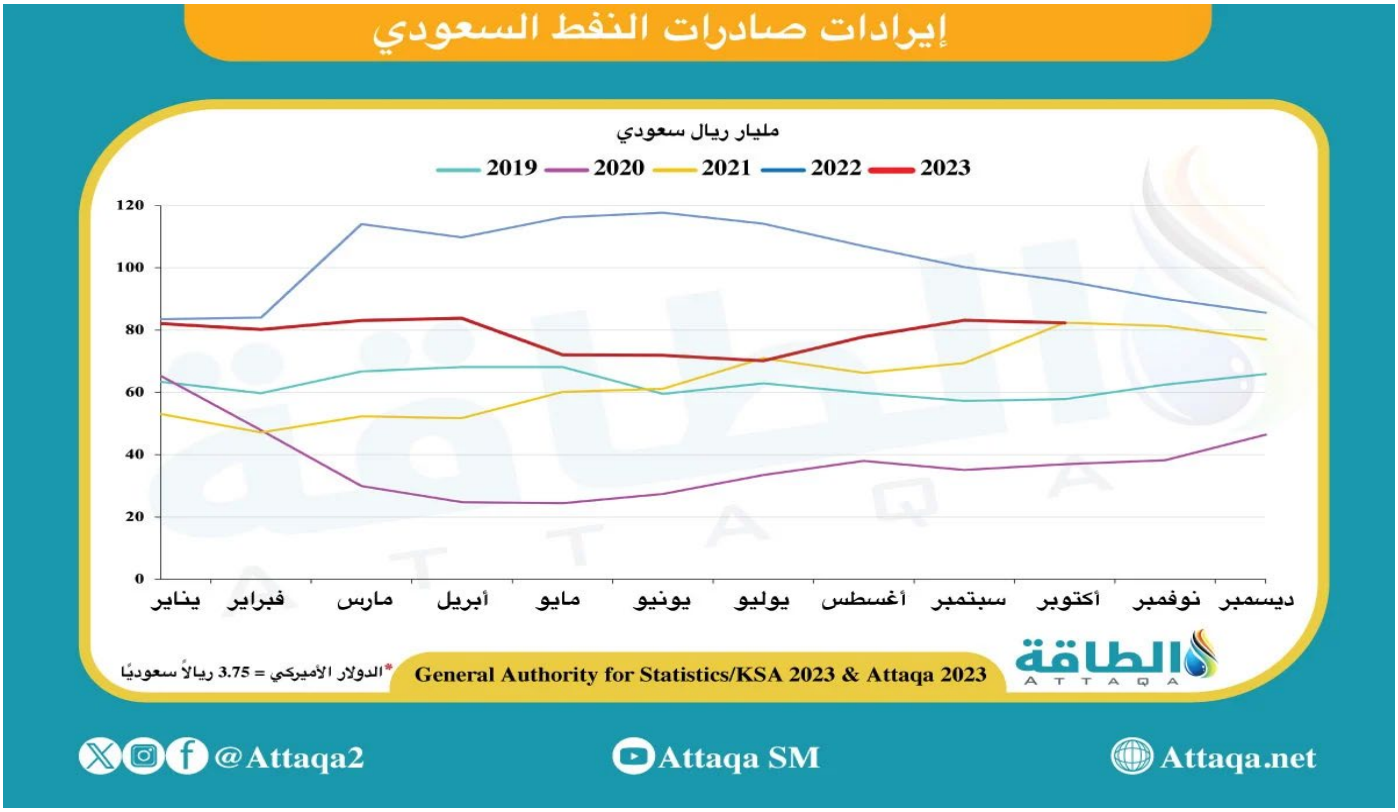

انخفضت إيرادات صادرات النفط السعودي، خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، على أساس سنوي، مع تراجع حجم صادرات المملكة في إطار تعهداتها بخفض الإنتاج طوعًا بمقدار مليون برميل يوميًا.

وأظهرت بيانات رسمية -اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة- تراجع الإيرادات النفطية للسعودية، في أكتوبر/تشرين الأول، بنسبة 18.3%، مقارنة بالمدة نفسها من 2022.

وأشار تقرير الهيئة العامة للإحصاء حول التجارة الخارجية للمملكة، خلال أكتوبر/تشرين الأول 2023، الصادر اليوم الثلاثاء 26 ديسمبر/كانون الأول (2023)، إلى تسجيل صادرات السلع تراجعًا بنسبة 17.4% على أساس سنوي.

صادرات النفط السعودي

تراجعت إيرادات صادرات النفط السعودي بمقدار 18.4 مليار ريال سعودي (4.91 مليار دولار) بنسبة 18.3%، في حين انخفضت نسبة الصادرات النفطية من مجموع الصادرات الكلي من 79.7% في أكتوبر/تشرين الأول 2022، إلى 78.9% في الشهر نفسه من العام الجاري.

وبلغت قيمة الصادرات السعودية، في أكتوبر/تشرين الأول، نحو 104.3 مليار ريال سعودي (27.81 مليار دولار)، متراجعةً من 126.2 مليار ريال (33.64 مليار دولار) في أكتوبر/تشرين الأول 2022.

وانخفضت إيرادات صادرات النفط السعودي، في أكتوبر/تشرين الأول، إلى نحو 82.3 مليار ريال (21.93 مليار دولار) من 100.7 مليار ريال سعودي (26.84 مليار دولار) خلال المدة نفسها من 2022.

كانت بيانات هيئة الإحصاء السعودية قد أظهرت تراجع قيمة صادرات النفط السعودي خلال أول 9 أشهر من العام الجاري (2023) نحو 65.39 مليار دولار، لتهبط بنسبة 25.82%، مقارنة بالمدة المقابلة من 2022.

وانخفض إجمالي إيرادات السعودية من صادرات النفط إلى 187.85 مليار دولار خلال المدة من يناير/كانون الثاني حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2023، مقابل 253.24 مليار دولار في المدة المقابلة من العام الماضي.

الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، يستعرض إيرادات صادرات النفط السعودي في 9 أشهر:

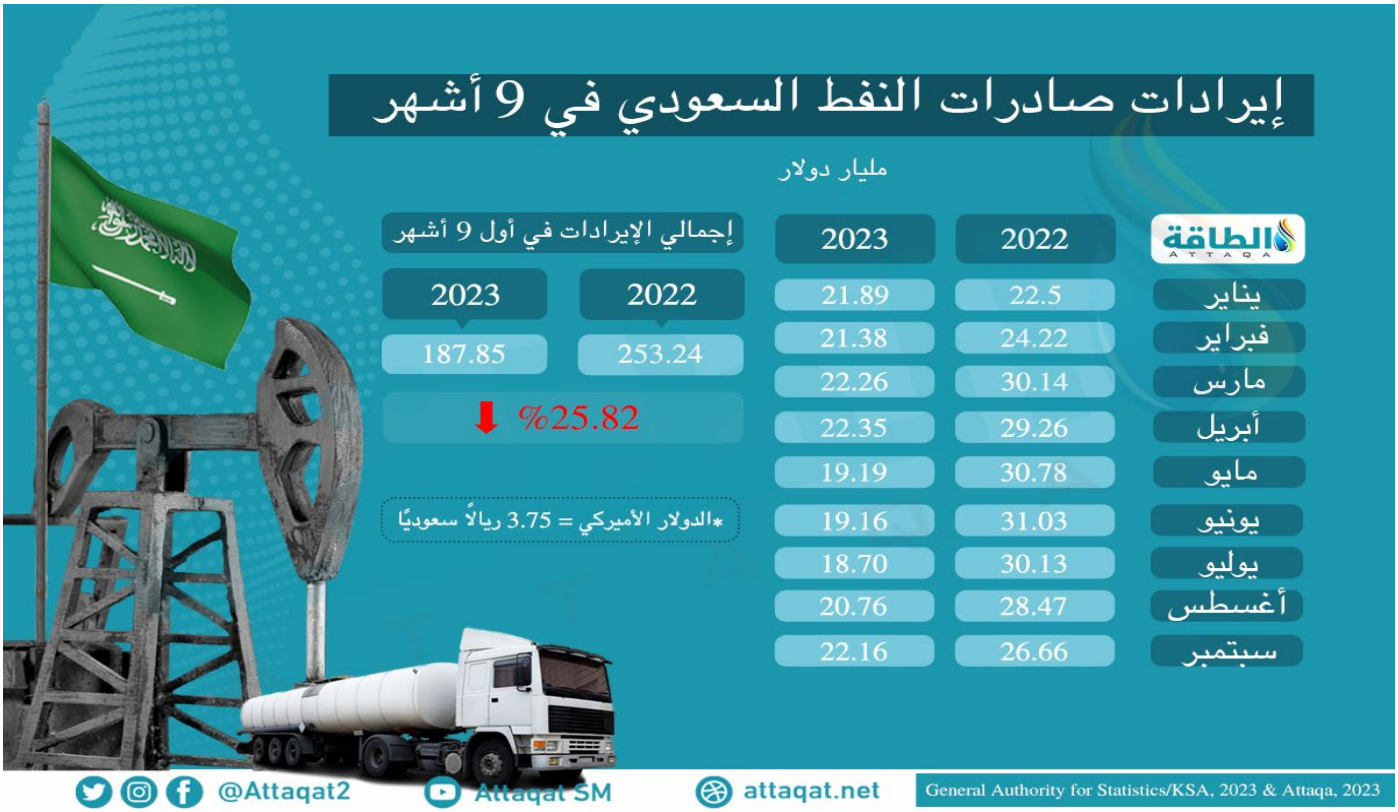

إيرادات السعودية من تصدير النفط

سجّلت إيرادات صادرات النفط السعودي تراجعًا بنحو 0.844 مليار ريال (0.23 مليار دولار) على أساس شهري، مقارنة بإيرادات الشهر السابق (سبتمبر/أيلول)، التي سجلت نحو 83.121 مليار ريال (22.16 مليار دولار).

وتوقعت موازنة السعودية 2024 انخفاض الإيرادات النفطية للمملكة إلى 752 مليار دولار (200.49 مليار دولار)، بتراجع 105 مليارات ريال (27.99 مليار دولار) مقارنة بالمبالغ المحصلة خلال 2022، والبالغة نحو 857 مليار ريال (228.49 مليار دولار).

يأتي ذلك مع انخفاض أسعار النفط، مقارنة بمستوياتها المرتفعة خلال 2022، جراء تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، إلى جانب تخفيضات الإنتاج الطوعية، التي تنفّذها المملكة، للحفاظ على استقرار سوق النفط العالمية.

وسجل إنتاج النفط السعودي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي تراجعًا إلى 8.940 مليون برميل يوميًا، مقابل 8.975 مليونًا الشهر السابق له.

وارتفعت صادرات السعودية من النفط الخام بمقدار 543 ألف برميل يوميًا، لتصل إلى أعلى مستوى في 4 أشهر، عند 6.30 مليون برميل يوميًا.

وتنفّذ السعودية، إلى جانب اتفاقية خفض الإمدادات من تحالف أوبك+، تخفيضات طوعية إضافية بمقدار مليون برميل يوميًا، بدءًا من يوليو/تموز -2023 إلى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024.

وفي الشهر الجاري، أعلنت المملكة استمرار الخفض الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا إلى نهاية الربع الأول من 2024، ضمن تخفيضات طوعية أخرى لعدّة دول من تحالف أوبك+، يبلغ إجماليها 2.191 مليون برميل يوميًا.

وكان إنتاج السعودية من النفط قد بلغ 8.998 مليون برميل يوميًا في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، مقابل 8.987 مليونًا في الشهر السابق له، وفق أحدث بيانات أوبك.

الصادرات السعودية

كشف تقرير هيئة الإحصاء السعودية، الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة، ارتفاع قيمة صادرات السلع في أكتوبر/تشرين الأول، مقارنةً بالشهر السابق له (سبتمبر/أيلول 2023)، بمقدار بلغ 15 مليون ريال (4 ملايين دولار)، بنسبة 0.01%.

كما سجّلت الصادرات غير النفطية، في شهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2023، انخفاضًا بنسبة 13.9%، مقارنةً بشهر أكتوبر/تشرين الأول من عام 2022، مسجلةً 22 مليار ريال (5.87 مليار دولار)، مقابل 25.6 مليار ريال (6.82 مليار دولار) قبل عام.

وأظهر التقرير ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية مقارنةً بشهر سبتمبر/أيلول 2023، بمقدار بلغ 0.9 مليار ريال (0.24 مليار دولار)، وبنسبة 4.1%.

واستمرت الصين في تصدُّر الوجهات الرئيسة للصادرات السعودية، خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي؛ إذ بلغت قيمة

صادرات الرياض إلى بكين نحو 19.5 مليار ريال (5.2 مليار دولار)، ما يمثّل 18.7% من إجمالي الصادرات.

وجاءت اليابان والهند في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي، بإجمالي بلغ 12.3 مليار ريال (3.28 مليار دولار) بنسبة 11.8%، و10.2 مليار ريال (2.72 مليار دولار)، بنسبة 9.8% من إجمالي الصادرات.

وكانت كل من كوريا الجنوبية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة الأميركية، وتايوان، والبحرين، وبولندا، ومصر، من بين أهم 10 دول صدّرت السعودية إليها.

وبلغ مجموع صادرات السعودية إلى الدول الـ10 نحو 73.3 مليار ريال (19.54 مليار دولار)؛ ما يمثّل نسبة 70.3% من إجمالي الصادرات السعودية خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

وزير النفط الليبي: لدينا ثروات نفط وغاز يجب استغلالها.. ودولة عربية فقط تستثمر لدينا (2/1)

أحمد بدر

الطاقة

يواجه قطاع النفط والغاز في ليبيا كثيرًا من التحديات، على مدار السنوات الماضية، وحتى الآن، الأمر الذي أسفر عن عجز الدولة الواقعة في شمال أفريقيا وجنوب البحر المتوسط عن تحقيق مستهدفاتها الإنتاجية المعلنة في خطط سابقة.

وفي ظل هذه التحديات، تسعى الدولة النفطية المهمة إلى استعادة مكانتها في الأسواق العالمية، بصفتها مصدرًا موثوقًا للطاقة، وفي الوقت نفسه، تسعى إلى الانسجام مع التوجه العالمي لتحقيق تحول الطاقة، تمهيدًا للوصول إلى الحياد الكربوني، ولكن من خلال إجراءات وئيدة، تتناسب مع محاولات استعادة قوة الدولة.

وفي هذا الإطار، كشف وزير النفط الليبي المهندس محمد إمحمد عون، توجهات بلاده لزيادة الإنتاج النفطي والغازي من خلال خطط بعيدة المدى، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى حجم التحديات والاحتياجات التي تنقص هذا القطاع المهم بالنسبة لاقتصاد الدولة.

جاء ذلك خلال حوار، أجرته منصة الطاقة المتخصصة مع الوزير محمد عون، على هامش مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر، الذي نظّمته منظمة الأقطار العربية المصدّرة للبترول «أوابك»، في العاصمة القطرية الدوحة، والذي تناول خلاله عددًا من الملفات المهمة، التي تخص قطاع النفط والغاز في ليبيا، فإلى نص الحوار:

دعنا نبدأ الحديث بما يتعلق بقطاع النفط وجهودكم لزيادة الإنتاج، إذ إن متوسط الإنتاج يتراوح بين 1.1 و1.2 مليون برميل يوميًا، وكانت هناك خطة لزيادته إلى 1.5 مليون برميل يوميًا.. هل تطمحون في 2024 للوصول إلى 1.3 مليون برميل يوميًا على الأقل؟

- نأمل ذلك، لأن البرنامج في الأساس كان زيادة الإنتاج إلى نحو 2 مليون برميل يوميًا، وفي تقديري الشخصي، بصفتي وزير النفط والغاز في ليبيا، نحتاج إلى ما لا يقلّ عن 3 إلى 5 سنوات، لنصل إلى هذا الحجم الإنتاجي.

ولكن ذلك سيكون على شرط، أن تكون في إدارة المشروعات وإنجازها إدارة تتّسم بالكفاءة والخبرة والشفافية، بحيث نصل إلى هذا الرقم.

وقد كان مخططًا الوصول إلى حجم إنتاج 1.3 مليون برميل يوميًا بحلول نهاية العام الجاري 2023، ولكننا لم نستطع تحقيق ذلك، ونأمل أن يتم ذلك خلال العام المقبل 2024.

فيما يخص العقبات أمام تحقيق هذه الخطة.. هل تراها سياسية أم فنية؟
لا، عقبات فنية، لكون التمويل خُصِّصَ من الحكومة الليبية، وأعتقد من وجهة نظري الشخصية، أنها ربما وجود كفاءات كافية وقديرة وخبيرة لإنجاز هذه المشروعات الهندسية، إذ إن هذه المشروعات تحتاج إلى ذوي الخبرة والاختصاص والسرعة في إنجازها والشفافية كذلك.

يرى بعضهم أن زيادة إنتاج النفط والغاز في ليبيا تتعارض مع التحول إلى الطاقة الجديدة والمتجددة.. ما رأيك؟
أعتقد -فيما يخص موضوع تحول الطاقة والطاقات البديلة، والأهداف التي وضعها العالم المتقدم بحلول سنة 2050- فإن التكنولوجيا لم تتقدم بحيث يتمّ الاستغناء بالكامل أو الاستغناء التدريجي عن النفط الخام بحلول 2050.

ومن ثم، أعتقد أن دول العالم -خاصة الدول الأفريقية- يجب علينا أن نستغل كل الثروات النفطية، فنحن لدينا مخزونات كبيرة من النفط والغاز، يجب أن نستغلها لإنجاز مشروعات الطاقات البديلة.

بمناسبة مؤتمر الطاقة العربي الثاني عشر وفرصة التعاون العربي والتنسيق المتبادل.. رأينا مؤخرًا عودة شركة «سوناطراك» الجزائرية إلى ليبيا بعد قوة قاهرة استمرت نحو عامين.. هل هناك فرصة لدخول مزيد من الشركات العربية أو عودتها مجددًا إلى القطاع؟
بالنسبة للشركات العربية في مجال الاستكشاف والإنتاج، فإن الشركة الوحيدة التي دخلت قطاع النفط والغاز في ليبيا هي شركة سوناطراك، ولا توجد شركات عربية أخرى.

وفي عام 2024 تخطط مؤسسة النفط لجولة استكشاف، جولة عطاء عام، ونحن نسميها «جولة استكشافية»، تشمل مساحات شاسعة من الدولة الليبية، سواء في البر أو البحر، ومن ثم ستكون الفرصة متاحة للشركات العربية والشركات الأجنبية في الوقت نفسه.

هل هناك معلومات متاحة عن عدد المربعات المقرر طرحها في ليبيا؟
لا ليست لدي معلومات الآن، ولكن ما زالت المؤسسة الوطنية للنفط تُحصي هذه القطع والمربعات.

هل هناك محادثات مع شركة أرامكو السعودية للمشاركة في أيّ عمليات استكشاف خلال المدة المقبلة؟
الحقيقة ليس هناك محادثات بمعنى محادثات، ولكننا بعثنا برسالة إلى وزير الطاقة السعودي سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان نعرض فيها رغبة وزارة النفط والغاز في ليبيا بزيارة المملكة العربية السعودية، وما زلنا بانتظار الردّ.

وتواصلنا معهم بالهاتف، وذُكر لي أنه سيُعَدّ برنامج لهذه الزيارة، ربما في هذه الزيارة نناقش هذا الموضوع معهم، ولكن بالنسبة للدولة الليبية ستكون العطاءات العامة مفتوحة خلال العام المقبل 2024 لكل الشركات العربية والشركات الأجنبية التي لديها رغبة الدخول بالاستكشاف والإنتاج في ليبيا.

فيما يتعلق بعملية إنتاج الغاز.. هل هناك فرصة أو جهود معينة لزيادة الإنتاج في 2024؟
لدينا كثير من الاكتشافات الغازية والنفطية التي لم تُطور بعد، وتم الاتفاق خلال هذا العام مع شركة إيني الإيطالية (Eni)

لتطوير اكتشاف غازي قديم.

هذا الاكتشاف في البحر المتوسط؟
نعم في شمال غرب طرابلس في البحر المتوسط، ومن المقرر تطوير قطعتين «أ» و«هـ»، ومن المأمول أن تُنتجا 700 مليون قدم مكعبة من الغاز يوميًا، وهناك عدّة اكتشافات أخرى سيجري تطويرها.

بخصوص الاتفاق مع «إيني» الإيطالية وشركة النفط البريطانية «بي بي» (BP) في أكتوبر/تشرين الأول 2022.. حينها قالت مؤسسة النفط، إن الاكتشاف في البحر المتوسط من المأمول أن يكون أكبر من حقل ظهر المصري.. لكن حتى الآن لم نرَ أيّ تقدير للاحتياطي.. هل لديكم أيّ معلومات عنه؟
المعلومات التي لدينا حتى الآن هي أن هاتين القطعتين الاستكشافيتين أخذتهما شركة النفط البريطانية بي بي في عام 2007، وبدأت إجراء عمليات مسح سيزمي، وأعتقد أنها أكملتها، ولكن لم تقم بأية عمليات لحفر آبار.

ومن ثم، ربما التقديرات المبدئية ليس هناك ما يدعمها بالمعنى الصحيح والتقني السليم، لكون الحفر لم يحصل، فالدليل القاطع هو الحفر، وبناءً على هذا الحفر المبدئي لبئر أو بئرين أو 3 أو 4 آبار، يمكن تقدير كميات الغاز المكتشفة تقريبيًا، ولكن في شرق المتوسط هناك غاز، وفي غرب المتوسط هناك غاز، فربما المنظور أن هناك كميات هائلة في المنطقة.

التقدير المعلَن حينها أنه سيتجاوز حقل ظهر المصري.. ولكن لم نرَ حينها أيّ أرقام تدعم هذا التصريح؟
من الصعب أن تعطي أرقامًا دون حفر استكشافي وتحديدي.

اعترضت الوزارة على الاتفاقية بين مؤسسة النفط الليبية وشركة إيني، وكان لكم موقف واضح ومُعلَن من الاتفاقية التي وُصفت بأنها أكبر اتفاقية بتاريخ قطاع النفط والغاز في ليبيا منذ 25 عامًا.. هل ما زال محور الخلاف كما هو حتى الآن؟
نعم ما زال كما هو، إذ رأينا أننا لسنا ضد شركة إيني الإيطالية أو أيّ شركة أجنبية أخرى، سواء توتال أو أيّ شركة تستثمر في قطاع النفط الليبي.

ولكن اعتراضنا كان على شروط التعاقد، وأُسس التعاقد، إذ إننا -في عامي 2007 و-2008 مع المهندس أحمد محمد الغابر ومجموعة من خبرات النفط والغاز في ليبيا، أنجزنا هذه الاتفاقيات، وآنذاك كان الإيطاليون -وجزء منهم موجود الآن، مثل الرئيس التنفيذي لشركة إيني- كانوا يوافقون على هذه التعديلات في الاتفاقية.

اعتراضنا كان على تغيير الحصص، فنحن نرى أنه لا يوجد -اقتصاديًا- ما يدعم قول الشركات بأن هذه الحصة -التي أصبحت 30%، بعد أن كانت 40%، ثم زادوها الآن بنحو 7% أو -9% تجعلهم خاسرين.

بل على العكس، هذه الشركات تأخرت في تطوير هذه القطع، التي اكتُشِفَت منذ السبعينيات، أي منذ أكثر من 30 عامًا.

المنطق السليم يقول، إن هذه القطع، من المفترض تطويرها بسرعة، وإلا يتم إرجاعها إلى المؤسسة الوطنية للنفط، ولكن هذا لم يحدث.

فهم استغلوا الوضع السياسي في الدولة الليبية، من انقسام وضعف الحكومات، وبدؤوا يطالبوا بتغيير شروط التعاقد، بدليل أن شركة توتال إنرجي الفرنسية (TotalEnergies) وكونوكو فيليبس الأميركية تقدمتا لتعديل شروط الاتفاقيات بينها من المفروض اتخاذ إجراءات لتطوير الاكتشافات منذ سنوات.

فشركة كونوكو فيليبس عادت منذ عام 2006، وإلى الآن لم تُطوّر، بينما شركة توتال أخذت حصة الماراثون في عام 2019، وادّعت حينها أنها ستطور الاكتشافات التي تديرها شركة الواحة، وإلى الآن لم يحدث شيء، ثم جاؤوا بمطالبات لتعديل الاتفاقيات، وهذا أراه –شخصيًا- استغلالًا للوضع العام في الدولة الليبية وضعفها.

من يملك الصلاحيات لقيادة محادثات مثل هذه.. وزارة النفط والغاز في ليبيا أم مؤسسة النفط؟
هذه واحدة من الخلافات الأساسية.. هذا اختصاص أصيل لوزارة النفط بنص المادة 2 في قانون النفط 25 لعام 1955، والمادة 17 بالنص تقول: إن «أيّ تغيير في الاتفاقيات أو التخلي عنها أو تحويرها يحتاج إلى موافقة وزارة النفط، التي تفرض شروطها»، وهذا الكلام مكتوب بالنص، أن تفرض الوزارة شروطها للتعديل لهذا الاتفاق، وهذا لم يحصل، وهو جزء من اعتراضنا على هذه الموضوعات.

أنس الحجي: السعودية تؤدي دورًا مهمًا بأسواق النفط في 2024.. وهكذا يتلاعب الروس

أحمد بدر

الطاقة

من المتوقع أن يتواصل الدور المهم الذي تؤديه كل من السعودية وروسيا في أسواق النفط في 2024، لا سيما فيما يخص قيادة منظمة أوبك وتحالف أوبك+، والخفض الطوعي للإنتاج والصادرات، الذي أعلنتاه.

وقال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الحديث عن دور الرياض وموسكو خلال العام المقبل (2024) يفرض التركيز أولًا على موضوع صادرات النفط الروسية في الوقت الحالي.

وأضاف، خلال حلقة «أنسيات الطاقة»، عبر منصة «إكس»، التي قدّمها بعنوان «أسواق النفط في 2024 ودور السعودية وروسيا»: «يجب الانتباه إلى أن صادرات النفط الروسي (عبر البحر)، رغم كل العقوبات من جانب الاتحاد الأوروبي مجموعة الـ7 بما فيها أميركا، ورغم وجود السقف السعري، كانت الأعلى في تاريخ موسكو على الإطلاق».

إلّا أن الحجي نبّه إلى ضرورة الحذر في استنتاج أو الوصول لأيّ نتائج من هذه المعلومات، لأن روسيا كانت تصدِّر للاتحاد الأوروبي عبر أنابيب، وانخفضت صادرات الأنابيب بشكل كبير، فحوّلت موسكو الصادرات إلى السفن والبحر.

إنتاج روسيا النفطي وصادراتها

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الصادرات الكلّية لروسيا انخفضت عمومًا، وانخفض الإنتاج نفسه، إذ كانت تنتج 11.6 مليون برميل يوميًا من السوائل النفطية في عام (2019)، الآن تنتج 10.6 مليون برميل يوميًا، بينما الصادرات لم تنخفض بشكل كبير.

وأضاف: «بالنسبة إلى الصادرات البحرية، فقد زادت بشكل كبير، لأن روسيا حولت جزءًا كبيرًا من صادرات الأنابيب إلى البحر، وهناك أمر آخر، هو ضعف الاقتصاد الروسي بسبب الحرب، ما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط داخل روسيا، ومكّنها من زيادة الصادرات دون زيادة الإنتاج».

وأوضح الدكتور أنس الحجي أنه من الواضح تمامًا أن الروس ما يزالون يتلاعبون في الإنتاج والصادرات، عند الحديث عن حصتهم في أوبك+، وما يجب أن يلتزموا به، مضيفًا: «هنا أودّ أن أذكر موضوعًا مهمًا، وهو أنه خلال اجتماع أوبك الأخير، لم تتفق دول أوبك+ على تخفيض الإنتاج بصفة مجموعة».

ولكن، وفق الحجي، بعد انتهاء الاجتماع، أعلنت السعودية تمديد التخفيضات الطوعية حتى نهاية الربع الأول من 2024،

وخاصة أميركا والبرازيل والنرويج وغايانا، تزيد إنتاجها بهذا الشكل.

وأضاف: «من ضمن الأمور السيئة بالنسبة لأسواق النفط في 2024، أن عدد المضاربات المتفائلة بارتفاع أسعار النفط، بلغ خلال الأسبوع الماضي أدنى مستوى له منذ عام 2011، وهو أمر لا يوفر السيولة في السوق، وهناك أيضًا تشاؤم، يرجع جزء منه إلى عدم قدرة دول أوبك على الاتفاق بينها على خفض الإنتاج، وعدم زيادة التخفيضات الطوعية».

لذلك، يرى الحجي أن هناك إشكالًا كبيرًا بالنسبة لدور السعودية وروسيا في أسواق النفط في 2024، إذ يتضح من المعطيات الحالية أن عليهما تمديد التخفيضات الطوعية من الربع الأول حتى نهاية العام، وكل هذا يفترض عدم وجود أحداث سياسية كبيرة، قد تؤدي بالدول المنتجة لتخفيض الإنتاج بشكل كبير.

أكبر مشروع للطاقة الشمسية على الأسطح في السعودية يحظى بصفقة مهمة

دينا قدري

الطاقة

اقترب أكبر مشروع للطاقة الشمسية على الأسطح في السعودية من بدء التطوير، بعد توقيع اتفاقية مهمة من شأنها أن تسمح بنشر 52 ميغاواط في عدّة مواقع بالمملكة.

ووقّعت شركة الطاقة المتجددة فاس إنرجي (FAS Energy)، وهي وحدة تابعة لمجموعة فواز الحكير السعودية، وشركة ماروبيني كوربوريشن اليابانية (Marubeni Corporation)، اتفاقية تطوير مجموعة مشروعات للطاقة الشمسية في المملكة.

وستبيع مصفوفات الألواح الشمسية الكهرباء إلى شركة المراكز العربية «سينومي سنترز» (Cenomi Centers)، وهي أكبر مالك ومشغّل لمراكز التسوق في البلاد، بموجب اتفاقيات شراء لمدّة 20 عامًا، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وستقوم شركة ماروبيني وفاس إنرجي بامتلاك وتشغيل مرافق الطاقة الشمسية، من خلال مشروع مشترك بنسبة 50% إلى 50%.

موقع أكبر مشروع للطاقة الشمسية على الأسطح

قال الرئيس التنفيذي لشركة فاس إنرجي سولار (FAS Energy Solar)، ماركوس شراوف: «أُغلقت الصفقة مؤخرًا»، بحسب ما نقلته مجلة «بي في ماغازين» المتخصصة (PV Magazine).

وأضاف: «أرى عملنا في فاس إنرجي بمثابة تنفيذ مباشر لدعوة العمل في قمة المناخ كوب 28، لمضاعفة قدرة الطاقة المتجددة 3 مرات.. نحن نقدّم ما تطلبه الأطراف.. نحن ندعم إنشاء سوق هنا في السعودية، ونشجع المشاركين في الصناعة على أن يحذوا حذونا».

وسيُبنى المشروع بمواقع متعددة منتشرة في جميع أنحاء المملكة، وسيتكون من مصفوفات الألواح الشمسية على الأسطح ومواقف السيارات.

وأوضح شراوف أن «كل نظام سيبيع الكهرباء إلى سينومي من خلال اتفاقية شراء الطاقة الفردية»، مشيرًا إلى أن مدنًا، مثل جدة والرياض والخبر والمدينة المنورة ومكة، مُدرجة ضمن المواقع المختارة.

مزايا سوق الطاقة في السعودية

قال الرئيس التنفيذي لشركة فاس إنرجي سولار، ماركوس شراوف: «لم ننتهِ حتى الآن من اختيار المقاولين وشراء الوحدات والعاكسات.. لكن هذا سيحدث في أوائل عام 2024».

وعلى الرغم من أن الشركتين لم تُفصحا عن الشروط المالية وأسعار اتفاقيات شراء الكهرباء، فإن شراوف أوضح أن السعر المتفق عليه أقلّ قليلًا من أسعار الكهرباء الحالية في المملكة العربية السعودية.

وأضاف: «لكنها مضمونة لمدّة 20 عامًا، ما يمكّن الشركات من القيام بالتخطيط المؤسسي والمالي.. هذا هو -بالضبط- الأساس المنطقي لكثير من العملاء الذين رأيناهم على مستوى العالم.. إنهم يريدون أن يكونوا قادرين على التنبؤ بأسعار الكهرباء».

وشدد الرئيس التنفيذي لـ«فاس إنرجي» على أنه بالرغم من الأسعار المنخفضة نسبيًا لسوق الطاقة السعودي، هناك الكثير من العوامل الإيجابية للغاية.

وقال: «أولًا وقبل كل شيء، الإشعاع العالي الموجود هنا في السعودية.. وإذا أضفت إلى ذلك وفورات الحجم، كما فعلنا مع مجموعة المشروعات هذه، يمكنك تحقيق سعر منخفض للتكلفة المعيارية للكهرباء، وكذلك في المشروعات التجارية والصناعية».

مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية

في سياقٍ متصل، أعلن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن المملكة يوجد بها أكثر من 1200 موقع تُدرَس -حاليًا- لتحديد الأماكن الأنسب لمشروعات الطاقة الشمسية.

وشدد الوزير على ضرورة أن يكون سعر الكهرباء ثابتًا ومستقرًا لمدة طويلة، لتعزيز قدرة شركات التقنية حتى تعود بمردود إيجابي اقتصادي أكبر، خلال مشاركة في جلسة «دور الابتكار والتحول الرقمي لتحسين الكفاءة في قطاع الطاقة نحو مستقبل مستدام» بملتقى الحكومة الرقمية.

وأوضح الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن التقنيات الحديثة والصناعات تحتاج إلى توفير بيئة مناسبة، ويعدّ قطاع الطاقة قطاعًا خدميًا، والاحتياج الأكبر منه هو توفير الكهرباء بطريقة مستقرة ومستدامة وذات مصادر خضراء.

كما قال وزير الطاقة السعودي، إن المملكة تستهدف إضافة 20 غيغاواط سنويًا من الطاقة المتجددة، لتصل إلى 130 غيغاواط طاقة متجددة قبل عام 2030، خلال افتتاحه فعاليات الدورة الـ11 للمؤتمر السعودي للشبكات الذكية بالرياض، تحت شعار «نحو شبكات المستقبل».

وتابع أن المملكة مستعدة لتصدير الكهرباء بما يصل إلى 150 غيغاواط، سواء الكهرباء الخضراء أو الهيدروجين.

وتمضي المملكة بخطى ثابتة نحو تحقيق هدفها المتمثل في خفض انبعاثات الكربون بمقدار 278 مليون طن سنويًا بحلول عام 2030، من أجل الوصول إلى مزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء بما يقارب 50% للغاز الطبيعي و50% للطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

شكراً